

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد عثمان كامارا (السنغال)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الرسمية الرابعة والثلاثين بعد الألف للمؤتمر

نزع السلاح.

وأود بآدئ ذي بدء أن أرحب ترحيباً حاراً في هذه الجلسة العامة بجمعية رسل ناغازاكي للسلام وبمن يرافقهم من مواطني ناغازاكي. فعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، أتى طلاب من ناغازاكي وجلبوا معهم التماسات تدعو إلى إزالة الأسلحة النووية لتقدمها إلى فرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح. وهذه التماسات الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة موقعة من آلاف الطلاب من ناغازاكي وهيروشيما. ومما يشجعنا أن شباب اليابان ما يرحوا منذ سنوات يبدون اهتماماً بالغاً بالقضايا المتصلة بالحد من التسلح ونزع السلاح ويعمل مؤتمرنا.

ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم متحدثان هما: سفير اليابان السيد يوشيكى ماين وسفير بلجيكا السيد فرانسوا رو. كما أعترم شخصياً الإدلاء ببيان، حيث إن مدة رئاسة السنغال للمؤتمر قد شارفت على الانتهاء.

ولكن قبل البدء بأعمالنا، لا يسعني إلا أن أودع زميلنا سفير بلجيكا السيد فرانسوا رو الذي سيغادر جنيف قريباً للاضطلاع بمهامه الجديدة. لقد وصل السفير فرانسوا رو إلى جنيف قبل عامين فقط، لكن ما قدمه لنا خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن كان دليلاً قاطعاً على ما يتمتع به كدبلوماسي من مهارات ومن حجة فذة. ورغم أن معظم ما اضطلع به من مسؤوليات لم تكن ذا صلة بعمل هذه الهيئة، فإن مشاركته في عمل المؤتمر كانت محط تقديرنا جميعاً. ولذلك أود، باسم المؤتمر، أن أثنى له كل النجاح والتوفيق في عمله المقبل.

وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان السيد يوشيكى ماين.

السيد ماين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحو لي، سيدي الرئيس، بأن أبدي ولو متأخراً إلى

حد ما مسألة ضمانات الأمن.

إن ضمانات الأمن هي إحدى أهم مسألتين من بين المسائل القائمة منذ بداية المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إلا أنه مثلما لم يتم تنفيذ الحلول للمسائل الأخرى تنفيذاً تاماً، فقد ظلت مسألة ضمانات الأمن دون حل. وثمة آراء متباينة حول مدى التقدم الذي أحرز أو العمل الذي أنجز، فقد كانت هذه المسألة موضع جدل من قبل الدول كلما سنحت الفرصة لمناقشتها في محافل مثل مؤتمر نزع السلاح أو في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويبدو أن التباين في هذه الآراء قد عبر عنه بصورة نموذجية باعتباره تبايناً ناشئاً عن كون البعض ينظرون إلى النصف الفارغ من الكأس بينما ينظر البعض الآخر إلى نصفها المלא.

وليس في نيتي اليوم أن أحاول تسجيل الكلمة النهائية في هذه المناقشة. بل أود فقط مشاطرتكم بعض النقاط الهامة المتعلقة بضمانات الأمن. أولاً، إن السؤال الذي ينبغي طرحه هو: ما مدى أهمية السعي إلى الحصول على مستويات عالية من ضمانات الأمن السلبية؟ ففي عام ١٩٩٥، وضمن إطار معاهدة عدم الانتشار، اتفق على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات بشأن ضمانات الأمن السلبية. وهذا يعني اتخاذ خطوات تتجاوز القرار رقم ٩٨٤ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإعلانات الدول الحائزة على الأسلحة النووية التي صدرت قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها. كما اتفق في عام ١٩٩٥ على أن تتخذ تلك الخطوات شكل صك

دولي ملزم قانوناً، وفي عام ٢٠٠٠، اتفق كذلك على أن ضمانات الأمن الملزمة قانوناً من شأنها أن تعزز نظام عدم الانتشار النووي.

وفي هذه الاتفاقات، يبدو أن المتفاوضين انتقوا بعناية العبارات الصحيحة بحيث تتمكن الدول الأطراف فيما بعد من طرح الأسئلة التي تستوضح فيها ما الذي يريده المجتمع الدولي فعلاً. وأود الآن أن أبرز بعض المسائل التي يتعين على الدول الأطراف الاقتناع بها لكي تنتقل إلى المرحلة التالية. ويفترض عموماً أن هناك نوعين مختلفين من ضمانات الأمن: ضمانات إيجابية وأخرى سلبية. فهل ضمانات الأمن السلبية أفضل وأقوى من الضمانات الإيجابية؟ وفيما يتعلق بهذا السؤال، يجب أن أسأل كذلك عن مدى احتمال أن يكون أي صك عالمي ملزم قانوناً فعالاً حقاً بالمقارنة مع الصكوك الإقليمية كذلك الواردة في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وذلك بالنظر إلى اختلاف البيئة الأمنية لكل بلد.

وفيما يخص المفاوضات المتعلقة بضمانات الأمن السلبية، فقد أبدت بعض البلدان شكوكاً حول ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح أو مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو المنتدى الملائم للتفاوض، إذ إنه يجب علينا أن نكون صريحين إزاء تحديد المستفيدين من هذه الضمانات. غير أن هناك المزيد من الأسئلة الهامة التي تتطلب اهتمامنا. فمن المفترض أن تُعطي ضمانات الأمن إلى الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، ولكن هل أن مفهوم الدولة غير الحائزة على الأسلحة النووية هو مفهوم واضح في إطار ضمانات الأمن السلبية؟ وهل يحق لبلدان يُدعى أنها تمتلك أسلحة نووية أن تحصل على هذه الضمانات؟ وبالمثل، هل لأي بلد لا يؤكد ولا ينفي حيازته للأسلحة النووية الحق في الحصول على الضمانات؟ وهل لأي بلد يعترف بحيازة الأسلحة النووية، إن وجدت، الحق في الحصول على الضمانات؟ أو هل يتعين علينا إذن، بالمقابل، إعطاء صفة الدول شبه الحائزة للأسلحة النووية لبلدان أجرت تجارب للأسلحة النووية، أو بلدان تزعم أنها تمتلك أسلحة نووية؟ فإن كان الأمر كذلك، ألن يكون لذلك أثر مدمر لسلامة معاهدة عدم الانتشار؟ وإني لست متأكداً من الموقف الذي ينبغي اتخاذه إزاء هذه الأسئلة. فمن الواضح أنها أسئلة هامة، ولكنها تتجاوز قدرتي على الإجابة عنها اليوم، ولذلك أود أن أتركها كما هي في الوقت الحاضر.

ونعتقد أنه ينبغي كفالة تقديم ضمانات الأمن لا من خلال الالتزامات الرسمية، الإيجابية أو السلبية، والقانونية أو السياسية فحسب، بل أيضاً من خلال إشاعة الوعي بالطابع الحقيقي للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تم إذكاء الوعي فيما يتعلق بالطابع اللاإنساني للأسلحة النووية، وذلك من خلال جهود الهيباكوشا، الشهود الأحياء على كارثة تسببت بها الأسلحة النووية، والرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. إذ قدم كلاهما مساهمات لإذكاء الوعي لا يمكن الاستعاضة عنها، ولكن هناك، من ناحية أخرى، ميلاً مؤسفاً لدى الناس لنسيان أهوال الماضي. وفضلاً عن ذلك، فإن الهيباكوشا سيختفون قريباً من الوجود، إذ يبلغ الآن متوسط أعمارهم نحو ٧٤ عاماً. ولذلك فإن من المهام الملحة أن ينقل المجتمع الدولي هذه التجارب إلى الأجيال القادمة. ويتعين علينا مواصلة وتحسين ما نبذله من جهود لتوجيه اهتمام الناس وصانعي القرارات إلى الطابع الحقيقي للأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح. فقد يبدو التعليم حيزاً ضيقاً للتعبير عن طيف واسع من المواد اللازمة لترويج التعليم في مجال نزع السلاح. وزيادة الوعي بالطابع المروع

للأسلحة النووية لا تتم من خلال التعليم في المدارس فحسب، وإنما أيضاً من خلال عقد المنتديات وإلقاء المحاضرات العامة وتنظيم دورات تدريب الدبلوماسيين وعقد الحلقات الدراسية وغير ذلك من الجهود.

وقد شهدت هيروشيما هذا العام نشاطاً جديداً قام من خلاله فريق تَكُون معظم أفرادهِ من الممثلين الهواة الأجانب بتمثيل ما تحدّثه القنابل الذرية من أهوال. ولم يحظ هذا النشاط باهتمام الجمهور فحسب، بل إنه قد ساعد أيضاً في تعميق فهم هؤلاء الأشخاص الذين يستقون معرفتهم عن الأحداث من الكتب المدرسية فقط فيما يتصل بالآثار التي تحدّثها الأسلحة النووية. ويسعدنا هذا العام أيضاً توجيه الدعوة إلى زملاء برنامج الأمم المتحدة لترع السلاح لزيارة اليابان. كما نرحب بـ "رسل السلام الصغار" من ناغازاكي، الذين يشاطرون الهيكاشوشا في تجاربهم الأليمة ويعملون على تحذير العالم من مخاطر الأسلحة النووية. وإننا نقدر جميعاً هذه الجهود ونؤكد التزامنا بتعجيل عملية إذكاء الوعي التي من شأنها أن تشكل سبيلاً عملياً أسرع للحصول على ضمانات الأمن.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير اليابان على بيانه وأعطي الكلمة إلى السفير فرانسوا رو.

السيد رو (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أنني آخذ الكلمة للمرة الأولى خلال فترة توليكم الرئاسة، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على الطريقة التي أدركتم بها عملنا وأشكركم على العبارات اللطيفة التي وجهتموها إلي في مستهل هذه الجلسة.

إن مستقبل مؤتمر نزع السلاح يبدو اليوم أكثر إشراقاً بكثير مما كان عليه عندما تحدّثت في المؤتمر للمرة الأولى قبل عامين ونيف. وقد مكنتنا الجهود المتضافرة التي بذلها رؤساؤنا الستة المتتالون خلال هذه الدورة، والذين أكن لهم كل تقدير، من وضع جدول زمني لنقاش منتظم ومعمق تسوده روح الاتساق والاستمرارية. وقد بات من الممكن بالفعل تلمس فوائد هذه المبادرة. وبهذه الطريقة ربما نقرب أكثر من التوصل إلى فهم أفضل لمواقف وأولويات بعضنا البعض ونقترب بالتالي إلى حد بعيد من توافق محتمل في الآراء يسمح للمؤتمر في نهاية المطاف بأن يضطلع من جديد بدوره بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح. وينبغي لمؤتمرنا ألا يضيع هذه الفرصة للمساهمة في العمل المتعدد الأطراف الذي يتصدى فعلاً للتحديات الكبيرة التي نواجهها في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فمصادقية هذه الجمعية، التي لا يزال بلدي بلجيكا ملتزماً بها كل الالتزام، تتعرض للخطر.

وإن نهج بلجيكا الذي نتحدث عنه اليوم هو نهج استباقي كما كان دائماً، وقد أثبتنا ذلك في هذا المحفل، ولا سيما من خلال قيامنا مع الجزائر والسويد وشيلي وكولومبيا بالمبادرة الشهيرة المعروفة باسم "مبادرة السفراء الخمسة" التي اضطلع أحد أسلافي، السفير لينت، بدور فعال فيها. وتعتزم بلجيكا مواصلة الاضطلاع بدور نشط في جميع أشكال التعاون الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق توافق عام في الآراء دون شروط مسبقة، وبطريقة تدريجية وعملية، وذلك من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة.

وتتاح لنا الآن فرصة لإحراز تقدم عملي في اتجاه التفاوض على إبرام المعاهدة الشهيرة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وهذه مسألة توليها بلجيكا أهمية قصوى، أهمية لا تقل بأي حال من الأحوال عن الأهمية التي توليها أيضاً لمواضيع أخرى يتعين على

المؤتمر معالجتها في إطار جدول أعمال متوازن. وأود أن أذكركم بأهمية العبارات التي نطق بها هنا في هذه القاعة أميننا العام، السيد كوفي عنان، في ٢١ حزيران/يونيه، وأقتبسها باللغة التي تلکم بها، أي بلغة شكسبير:

"لقد آن لهذه الهيئة التفاوضية منذ زمن بعيد أن تتخلى عن جميع المسائل الثانوية المستنفدة للوقت التي هيمنت على النهج الذي اتبعناه في السنوات الأخيرة وأن تشرع في العمل الجوهري".

(أكمل كلمته بالفرنسية)

فينبغي للمفاوضات حول هذه المسألة أن تبدأ في أقرب وقت ممكن.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمة الوداع الموجزة هذه بأن أعرب عن امتناني لجميع الزملاء في هذا المؤتمر ممن أتاحت لي فرص كثيرة خبرت فيها التزامهم ومهاراتهم الدبلوماسية الفذة. وأود أن أعرب عن تقديري للأمانة التي أثني على عملها المهني الرائع.

لقد حظينا هنا بلقاء سفراء من مدينة ناغازاكي الشهيدة، وقد قلت لنفسي بأنه لا بد لي من أن أختتم بياني بملاحظة تدعو للتفاؤل. وهذه الملاحظة هي التالية: إن مؤتمر نزع السلاح، أي مؤتمرنا لنزع السلاح، هو، كما أراه، مؤتمر يمتلك كل المزايا وكل الوسائل اللازمة لتعزيز ما احتفظ به من دينامية طوال هذا العام. وللخروج من هذا الطريق المسدود، فإنه من الضروري، وهذا كاف حسب اعتقادي، أن يوافق جميع أعضاء المؤتمر على الانتقال من مرحلة الإعراب عن الأسف إلى مرحلة التفاوض. ومن جانبي، فإنني متأكد أن الأعضاء سيحققون ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير فرانسوا رو على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. لقد وصلنا إلى نهاية قائمة المتحدثين في هذه الجلسة العامة. فهل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، إن وفد هولندا لم يتحدث، لأسباب شتى، عن الموضوع الذي يدخل في صلب مهمتكم الرئاسية: وهو موضوع ضمانات الأمن السلبية.

(يتابع بالإنكليزية)

لقد كنت في منتهى السعادة وأنا أصغي بعناية إلى الملاحظات الهامة التي أبدتها زميلي سفير اليابان، السيد ماين، بشأن هذا الموضوع، وأود أن أسجل هنا بأن البيان الذي أدلى به حول هذا الموضوع ذي الأهمية البالغة يعبر إلى حد كبير عن موقف هولندا، فهو موضوع يرتبط كذلك بمسائل كثيرة كان قد أثارها ولكن الجواب عليها ليس سهلاً بعد. وإنني أدرك أن هذا النقاش كان مفيداً، ولكنه من الواضح جداً أيضاً أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من التفكير.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير هولندا على تعليقاته. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. أود الآن أن أوجه عنايتكم إلى دعوة موجهة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، من السفير دورو كوستيا الذي كان يتولى عندئذ رئاسة مؤتمر نزع السلاح، إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم عرض أمام مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولعلكم

تذكرون أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من السيد طارق رالوف، رئيس قسم سياسات التحقق والأمن التابع لمكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعلمني فيها أن ممثلي الوكالة مستعدون لتقديم عرض، بشأن المسائل المتصلة بإبرام معاهدة تهدف إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية، في مؤتمر نزع السلاح أثناء الجلسة العامة المقرر عقدها يوم الخميس، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. كما طلب مني السيد رالوف أن أبلغه بما إذا كان هذا الاقتراح مقبولا من الدول الأعضاء في المؤتمر. وقد استرعى منسقو المجموعات انتباه أعضاء المؤتمر إلى محتويات تلك الرسالة.

وقد اختتمت بنجاح مشاوراتي مع منسقي المجموعات ومع الصين بشأن هذه المسألة. وبناءً عليه، أنوي الكتابة إلى السيد طارق رالوف لإبلاغه بأن المؤتمر يقبل بالتاريخ الذي اقترحه للعرض الذي سيقدمه ممثلو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا العرض سيقدم بالتالي في الجلسة العامة التي ستعقد في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وهذه الجلسة ستخصص للمناقشة العامة. وسترفع هذه الجلسة الرسمية فور انتهاء العرض، ثم تفتتح جلسة غير رسمية تخصص للأسئلة والأجوبة. وبالطبع فإن هذه تشكل سابقة تطبق في المستقبل على أوضاع مماثلة.

فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على إرسال هذه الرسالة؟ لا أرى أي اعتراض على ذلك.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أود الآن أن أقول بضع كلمات بالنظر إلى أن مدة رئاسة السنغال للمؤتمر تشارف على الانتهاء.

تشهد جلسة اليوم العامة انتهاء مدة رئاسة السنغال. فاسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأدلي ببعض الملاحظات المختصرة. إنني لا أعتقد أن الوقت قد حان لتقديم استنتاجات نهائية، ذلك لأن العمل الذي أنجزته هذه الجمعية الموقرة في هذا العام، والذي اتسم بتنسيق الأنشطة فيما بين الرؤساء الستة، يشكل مرحلة أولى في عملية إحياء مؤتمر نزع السلاح من جديد. والواقع أن المناقشة غير الرسمية التي جرت بشأن التقرير النهائي قبل بضعة أيام قد بينت أهمية وجوهر عملنا في هذا العام. وإني لآمل أن يستمر في العام القادم التعاون الوثيق والفعال فيما بين الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٦.

وفيما يخص مبادرة التعاون هذه فيما بين رؤساء دورة عام ٢٠٠٦ المتعاقبين، لا بد لي من أن أعرب عن امتناني لا للرئيس الأول، سفير بولندا، السيد جيسلاف راباسكي فحسب، إنما أيضا للرؤساء الآخرين، سفير جمهورية كوريا السيد بارك إن - كوك وخلفه السفير تشانغ دونغ - هي وسفير رومانيا السيد دورو - رومولوس كوستيا وسفير الاتحاد الروسي السيد فاليري لوشينين، فضلا عن سفير سلوفاكيا السيد أنتون بينتر الذي سيصبح رئيس المدة الأخيرة من دورة عام ٢٠٠٦.

وخلال الفترة التي تولت فيها السنغال رئاسة المؤتمر، أتاحت للوفود فرصة المشاركة في مناقشات بشأن وضع ترتيبات دولية فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، وبشأن البرنامج الشامل لترع السلاح. وأعتقد أنني أستطيع القول إن المناقشات كانت ثرية ومشجعة، وأشكر جميع الوفود الموجودة في هذه القاعة على مشاركتها الفعالة في المناقشات.

وفيما يتعلق بموضوع ضمانات الأمن السلبية، وهو أحد البنود الهامة المدرجة في جدول الأعمال، فقد أمكننا ملاحظة وجود مواقف متباينة، لكن المناقشات أسهمت إسهاماً كبيراً في توضيح مختلف المواقف وفي التوصل إلى فهم أفضل لشواغل وتطلعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وقد شجعتني أيضاً المشاركة الفعالة للوفود أثناء الحلقة الدراسية التي نظمتها في هذا الصدد بمساعدة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومديرته المفعمة بالحياة، الدكتورة باتريسيا لويس، وبحضور باحثين موقرين. وقد طُرحت، خلال هذه الحلقة الدراسية، مختلف الأفكار والنهج الجديدة، وإني مقتنع بأنها ستكون في المستقبل موضوع مناقشات معمقة في هذا المنتدى وكذلك في منتديات أخرى.

ولا يزال البرنامج الشامل لنزع السلاح، الذي كان مدرجاً في جدول أعمال المؤتمر لعدد من السنوات، يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لعدد كبير من البلدان. وقد أُشير إلى مقترحات مختلفة، وعلى الأخص إلى المقترح المتعلق بالتفاوض على إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية. وبما أنني آت من قارة لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب النزاعات وتدمرها لتحصد آلاف الضحايا كل عام، فلا يسعني إلا أن أصفق لهذه المبادرة وأشجعها، فهي أنسب ما يمكن تقديمه.

وأود أن أعرب عن ارتياحي للجهود الدؤوبة التي يبذلها الفريق المعروف بفريق أصدقاء الرئيس الذين اكتسبوا تماماً ثقة رؤساء عام ٢٠٠٦ الستة. وأشير إلى زملائنا الموقرين إدريس الجزائري من الجزائر وبيتكو دراغانوف من بلغاريا وخزان مارتابيت من شيلي وكارلو تريزتا من إيطاليا ويوشيكوي ماين من اليابان وسارالا فرناندو من سريلانكا. وأشكرهم على تعاونهم الدائم معي عندما كنت معنياً بالأمر.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديري البالغ للدعم الذي قدمته كل الوفود أثناء فترة تولي السنغال الرئاسة، ولمشاركتها الهامة في المناقشات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال والمخصصة لفترة ولايتي. ولا بد لي أن أشكرها بشكل خاص على التجاوب في عدد كبير من المشاورات التي أتاحت لي فرصة إجرائها في إطار الاضطلاع بمهامي. وبالطبع، فإنني لا أغفل منسقي المجموعات الإقليمية وممثل الصين، فقد كانوا شركاء فعالين.

وأعرب عن خالص تقديري للأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردجونيكيدزه، ولجميع موظفيه، وأخص بالذكر السيد تيم كوغلي والسيد جيرزي زاليسكي والسيد فالير مانتل على ما قدموه من مساعدة وما قاموا به من عمل مهني يسر كثيراً أدائي لمهمتي.

وفي الختام، أوجه جزيل شكري للمترجمين الشفويين الذين رافقونا طوال فترة عملنا والذين عملوا بكفاءة وتفان. وللسنغال الشرف بأن تتمكن، خلال فترة توليها الرئاسة، من تنفيذ مهمتها بمساعدة الجميع، وأود أن أشكركم جميعاً على ذلك.

وبذلك تُختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في الساعة ١٠/٠٠، في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

— — — —